

حان الوقت لعلاقات شراكة قوية حول أهداف التنمية المستدامة

نوفمبر 2018

أدرجت العديد من الدول النامية أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها وميزانياتها الوطنية. ولكن بالنسبة للعديد من الدول هناك فجوة كبيرة في التمويل. وقد تساعد علاقات الشراكة القوية في سد هذه الفجوات من خلال ما يلي:

(1) الدعم الحكومي لزيادة تجميع الموارد على النطاق المحلي

الاقتصادات تحقق نمواً، والحكومات ينبغي أن يكون لديها القدرة على تحقيق موارد من خلال فرض الضرائب على أنشطة هذا النمو. ويتطلب جذب الاستثمارات عالية الجودة لدعم هذا النمو وجود سياسات سليمة وبيئة تنظيمية جيدة وسيادة القانون. ولابد من بناء القدرات لتحقيق ذلك، ولتصميم نظم سليمة لتقدير الضرائب وتحصيلها. وينبغي أن يركز الشركاء المعنيون بالتنمية الدولية على الاستثمار في بناء هذه القدرات.

من بين الأمثلة الجيدة في هذا الصدد البرنامج المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «مفتشو ضرائب بلا حدود»، والذي يُقدم الدعم إلى الدول في تقدير وتحصيل الضرائب المستحقة لها من الشركات الدولية. ويُقدم شركاء آخرون منذ أمد بعيد الدعم في تعزيز آليات مكافحة الفساد ومنها التحقيق والمحاسبة وتعزيز القدرات القضائية وبناء القدرات في أجهزة الإدارة العامة. هذا الدعم له دور في التحفيز، وسيكون له أثر دائم بعيد المدى.

(2) الاستفادة من وجود بيئة موثقة قوية

يمكن جذب التمويل الدولي العام والخاص إذا كانت البيئة المتوفرة موثقة لذلك. فالعديد من دول العالم في أمس الحاجة إلى استثمارات ضخمة في منشآت البنية التحتية بمختلف أنواعها، وكذلك الاستثمار في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات وجميعها يُمكن أن توفر الكثير من فرص العمل وسبل العيش. وعندما تسعى الحكومات ذاتها لتمويل مشاريع البنية التحتية، فإنها تحتاج إلى امتلاك القدرات الضرورية لتصميم مشاريع عالية الجودة. وينبغي أن تكون الديون التي يتم الحصول عليها عند مستوى مستدام.

يُقدم التمويل المختلط خيارات جديدة؛ حيث أوضحت ورقة نشرتها فرقة العمل المعنية بالتمويل المختلط في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير 2018 أنه يمكنها تجميع 1 تريليون دولار أمريكي في السنة للاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وعندما يتم رسم معالم علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فلا بد أن تكون القواعد واضحة للجانبين. وعند ضخ الاستثمارات في تعزيز القدرات الإنتاجية، فمن الضروري وجود البنية التحتية اللازمة لذلك وكذلك وجود بيئة قانونية وتنظيمية سليمة وسياسات مناسبة. فإذا توفرت هذه العناصر، فمن المتوقع تدفق المزيد من الاستثمارات عالية الجودة إلى اقتصادات الدول النامية.



معالي هيلين كلارك

رئيس مؤسسة هيلين كلارك الخيرية،
ورئيس وزراء نيوزيلندا سابقاً، والمدير العام
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سابقاً

أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030 الصادرة في 2015 تضع أجندة قوية وطموحة ليس من اليسير تنفيذها. وتقارير سير العمل بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى تاريخه والصادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ليست مشجعة إلى حد بعيد. فالوتيرة البطيئة الحالية لمستوى الإنجاز والمعوقات الرئيسية التي تعترضها تبين أن هناك ضرورة لعلاقات شراكة لم يسبق لها مثيل في الحجم والنطاق ولابد من إقامتها بسرعة، حتى ينجح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كان من الواضح دائماً أن خطة بنطاق وعمق خطة أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها من خلال مجموعة واحدة بمفردها من الأطراف الفاعلة. والتحديات الرئيسية أمام مدى التقدم ومنها التأثيرات المترابطة لتغير المناخ والنزوح الناتج عن الصراعات معروفة أيضاً. ولهذا فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات الواردة فيها يقتضي التضامن العالمي واتخاذ التدابير الضرورية على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي أن يشارك القطاع الخاص فيها مشاركة كاملة. ويقتضي ذلك أيضاً إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع ككل لمحاسبة الحكومات على التعهدات التي قطعتها في 2015 لدفع خطة التنمية المستدامة 2030 قُدماً.

توفير التمويل لأهداف التنمية المستدامة

المال ليس كل شيء إطلاقاً؛ ولكنه مهم. فقد أشارت تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 2014 إلى أن هناك فجوة تمويل تُقدَّر بحوالي 2.5 تريليون دولار في السنة في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الدول النامية. وهذه الفجوة لا يمكن سدها من الأموال العامة بمفردها.

وأوضحت خطة عمل أديس أبابا، والتي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في 2015، حجم التحدي. حيث دعت إلى حشد وتجميع التمويل من كافة المصادر الممكنة - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - لتمويل التنمية.

إنشاء أنواع متعددة من علاقات الشراكة

هناك حاجة إلى علاقات شراكة متعددة الأشكال داخل الدول نفسها وتشمل ما يلي:

(1) علاقات الشراكة بين الجهات الحكومية على جميع المستويات

غالباً تتركز القدرات والصلاحيات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني. ويجب أن تُلهم الحكومات هذه الجهود بوضع إستراتيجيات وطنية واضحة، ولكن هذه الإستراتيجيات لابد من صياغتها على المستوى دون الوطني حتى تحقق الجدوى المنشودة. وتستطيع الولايات والأقاليم والبلديات والأحياء جميعها إدراج أهداف التنمية المستدامة في خططها وميزانياتها.

(2) الشراكة عبر الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية

يستدعي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات على مستوى القطاعات. والإدارات أو الوزارات لا تميل دائماً إلى التعاون بطبيعتها. ولذا من الضروري توجيه وتيرة التعاون من مستوى عالٍ داخل الحكومات على جميع المستويات لضمان مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة بصفة شاملة.

فإذا كانت الزراعة تتسبب في التصحر، فإن الأهداف والغايات البيئية لا يمكن تحقيقها. وإذا كانت الصناعة تتسبب في تلوث الهواء والمياه، فإن الأهداف المتعلقة بالصحة لا يمكن تحقيقها. وإذا كان قطاع التعليم لا يؤدي بمستوى الأداء المنشود، فإنه لن يُخرَج القوة العاملة التي يحتاج إليها الاقتصاد والمواطنين المثقفين اللازمين للمشاركة في العملية الديمقراطية. وإذا كانت سيادة القانون والقدرات الحكومية ضعيفة، فإنها لن تستطيع حشد الحماس العام والخاص لتنفيذ التدابير الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(3) علاقات الشراكة بين الدولة والمجتمع

أهداف التنمية المستدامة هي خطة ديمقراطية بمعنى الكلمة؛ حيث تمت صياغتها بعد تواصل وتشاور وتفاوض عالمي واسع. وشاركت منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي مشاركة تامة فيها. ولم يتوقع المواطنون أن تتوقف هذه العملية بعد اتفاق قادة العالم على خطة التنمية المستدامة 2030 في عام 2015. ولكنهم يتوقعون أن تتواصل مشاركتهم في صياغة الإستراتيجيات الوطنية والمحلية وتنفيذها، ويتوقعون أن تكون لديهم القدرة على متابعة مدى التقدم وإعداد التقارير عنه ومحاسبة حكوماتهم بناء على ذلك. وهذا المستوى من مشاركة المواطنين له أهمية بالغة في أهداف التنمية المستدامة، لكيلا تظل مجرد كلمات في وثيقة دولية وإنما تتحول إلى أدوات لدفع مسيرة التنمية المستدامة قدماً في كل مجتمع محلي وكل دولة على وجه الأرض.

دور الشركاء الدوليين

لا جدال في أن علاقات الشراكة الدولية بين الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لا تزال لها أهمية كبيرة. وفي حين أن الموارد الخاصة للبلدان النامية والاستثمارات الخاصة ستوفر معظم التمويل للتنمية إلا أن هناك حاجة للتضامن وحسن النية والتفهم والاستثمار من الشركاء الدوليين.

ويشير أحد التحليلات الصادرة مؤخراً من معهد التنمية الخارجية في المملكة المتحدة إلى أن النمو الاقتصادي المتوقع بمفرده لن يؤدي إلا إلى إنقاص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف في جميع أنحاء العالم بحلول 2030. ولهذا فلابد من المساعدات الإنمائية الدولية للانتشال العدد المتبقي وقدره 400 مليون شخص من الفقر المدقع، وينبغي توجيه المساعدات مباشرة إلى الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية في 48 دولة ليس لديها الموارد الكافية ويتم تصنيفها باعتبارها دولاً منخفضة الدخل ونامية وهشة.

ولدعم الاستثمار بهذا النطاق، ينبغي على الدول المتقدمة أن تلتزم بالنسبة المتفق عليها دولياً وهي تقديم 0.7% من إجمالي دخلها القومي للمساعدات الإنمائية. ويجب أن يكون الدعم المقدم منها ذا طبيعة إستراتيجية من حيث توجيهه إلى بناء القدرات الوطنية والمحلية، ويتوافق مع إستراتيجيات وخطط التنمية للدول التي تعمل بجانبها. واضطلع الجهات الوطنية بالمسؤولية عن هذه الجهود عنصر حاسم في النجاح.

وتعد الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية من الشركاء الأقوياء في حشد التأييد للتنمية، وفي بناء القدرات، وفي حشد التمويل. في سبتمبر 2018 في نيويورك، عقد الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمراً لتمويل التنمية المستدامة، ودسّن إستراتيجية لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

وتشارك المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الأهلية بصفة عامة في أجندة التنمية المستدامة، وتتطلع إلى تحقيق التناغم بين أنشطتها وبين خطة التنمية المستدامة على جميع المستويات، وذلك بداية من المشاريع الخيرية العملاقة لمؤسسة بِل جيتس وحتى أصغر منظمة أهلية تقدم الدعم لمجتمع محلي صغير.

سيواصل نمو علاقات الشراكة بين بلدان الجنوب للتنمية على نطاق واسع في مختلف قطاعات التجارة والاستثمار والمنح والقروض.

الخاتمة

لا جدال في أن عالمنا لديه الموارد المالية والقدرات التكنولوجية والمعرفة الفنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً نوايا حسنة ملحوظة تجاه أهداف التنمية المستدامة منذ إعدادها والتفاوض حولها والإعلان عنها. ولكن العالم الآن في عامه الثالث من جدول زمني مدته خمس عشرة سنة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولم يتحقق إلا تقدم ضئيل حتى الآن. وهناك الكثير من العوائق أمام النجاح، وأبرزها الحروب والصراعات الممتدة وتأثير الكوارث الكبرى، ومنها عوائق أمام الأهداف المتعلقة بالمناخ.

لم يعد لدينا وقت لنهدره. فتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى تضافر منظم للجهود ووضوح استثمارات. ولا توجد خطة بديلة للناس ولكوكب الأرض. ولذلك فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أفضل سبيل أماناً لتحقيق مستقبل يتسم بالاستدامة والرخاء والسلام للجميع. ولن نستطيع تحقيق هذه الغاية إلا من خلال علاقات شراكة قوية ودائمة على جميع الأصعدة. وينبغي التعهد بالتزامات على مستوى القطاعات الحكومية وغير الحكومية والخاصة للمشاركة في هذه التدابير والتعاون معاً. الدبلوماسية لها دور كبير على الصعيد العالمي في إبراز دور خطة التنمية المستدامة وحشد الدعم لها.